

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري تخصص مدن وتنمية

تحت عنوان :

الأمن في الوسط الحضري

مقاربة سوسيولوجية

تحت إشراف الأستاذ:

• الحاج بلهوارى.

لجنة المناقشة:

* أ.مليك شليح .

* أ.عريس مختار.

من إعداد الطالبة:

• بوزيد فطومة .

السنة الجامعية: 2013/2014

مقدمة

لقد شهدت المدن الجزائرية تطورا عمرانيا ملحوظا وزيادة في عدد السكان وحجم الهجرة الريفية في السنوات الأخيرة, وقد انعكس هذا التطور تلقائيا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كثير منها وفي المقابل كان لهذا التطور العمراني والهجرة الريفية آثار سلبية على الوضع الأمني والاجتماعي, والأمن هو من أعظم النعم التي تفضل الله سبحانه وتعالى بها على بني الإنسان. فالأمن للفرد والمجتمعات وللدول هو من أهم ما تقوم عليه الحياة إذ به يطمئن الناس على بيتهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم ويتجه تفكيرهم على ما يرفع شأن مجتمعهم وينهض بآمتهم فالأمن يعني حماية المجتمع من الذين يرتكبون الجرائم المعروفة من سرقة تعدي على الأفراد والضرب, تناول المخدرات , التخريب وحتى القتل.... وغيرها. وللأمن دور حساس وهام لتثبيت الاستقرار في المجتمع.

فحسب الإحصائيات التي كانت من طرف مصالح الأمن وحسب وسائل الإعلام وملاحظتنا هناك ارتفاع متزايد في معدلات الجريمة في مدينة مستغانم مجتمع دراستنا وهي إحدى ولايات الجزائر تقع في الجهة الشمالية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وهي إحدى المدن الساحلية وهي ثاني أهم مدينة في الغرب الجزائري , وأدى هذا التزايد إلى الشعور بالخوف من طرف الأفراد المجتمع ولقد تطرقنا لهذه الموضوع لدراسة ماهي خلفيات الشعور بالأمن في الوسط الحضري وتم معالجة هذا الدراسة وفق الخطة وتضمنت الايطار المنهجي تطرقنا فيه

للإشكالية الفرضيات, أسباب اختيار الموضوع و وأهمية الدراسة وأهدافها والمنهج المستخدم لها والتقنية المستعملة والمدخل النظري للدراسة والمفاهيم الدراسة والدراسات السابقة ثم الإطار النظري وفيه ثلاثة فصول , الفصل الأول تضمن الأمن ومفاهيمه أهميته مظاهره ومقوماته وأهدافه ووسائل تحقيق الأمن وتقسيماته ثم الفصل الثاني خصصناه للوسط الحضري مفهومه ومفهوم التحضر والمظاهر التاريخية للتحضر والظاهرة الحضرية بالجزائر ومراحل التحضر بها وخصائص المجتمع الجزائري أما في الفصل الثالث فخصصناه لظاهرة الجريمة مفهومها وتاريخها وأركانها وأنماطها والمداخل النظرية لتفسير الجريمة والفصل الرابع تضمن الإطار التطبيقي للدراسة الذي تم فيه عرض مجالات الدراسة وعينة البحث وصعوبات البحث والبيانات التي تضمنتها الاستمارة والتعليق عليها وتحليلها وتفسيرها ثم نتائج الدراسة الميدانية والاستنتاج المتوصل إليه وفي الأخير حويصلة للموضوع ككل على شكل خاتمة.

الفصل الأول

الأمن ومفاهيمه

- 1- تمهيد
- 2- مفهوم الأمن
- 3- أهمية الأمن
- 4- مظاهر ومقومات الأمن
- 5- أهداف الأمن
- 6- وسائل تحقيق الأمن
- 7- تقسيمات الأمن

تمهيد

الأمن عموماً هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة، وهو مطلب أساسي ملح يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية. وفي هذا الفصل سنتطرق لمفهوم الأمن و أهميته ومظاهره وأبعاده وأنواع الأمن ووسائل تحقيقه.

1- مفهوم الأمن:

إن الأمن في اللغة نقيضه الخوف ويعني استقرار والاطمئنان والأمن لا يلتقي مع القلق والاضطراب بل إن الأمن شرط لتحقيق الاستقرار ومظهر من مظاهر سيادة القانون والنظام والأمن يعني توفير الحماية والطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع من خطر قد يتحقق أو من المتوقع حدوثه.

والأمن من وجهة نظر علماء النفس يعني سد الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد ليحيا حياة مطمئنة سعيدة وقد تطور مفهوم الأمن إلى مفهوم الأمن الشامل وهو توفير الحماية والطمأنينة والأمن والاستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراده من الاحتياجات الغذائية والصحية والروحية والترفيهية وهو بذلك يعكس الأمة على مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على الذات لضمان استقرار المجتمع.

وتعريف الأمن بمفهومه العام: هو النشاط الذي يهدف إلى استقرار الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد كما أنه هو الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديدي أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة.⁽¹⁾

يعرفه (جاكسون 1979 Jacobson) على أنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها على سبيل المثال حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم.⁽²⁾

والأمن من وجهة نظر علماء الاجتماع : هو حاجة أساسية تقع في المرتبة الثانية بعد

1- الموسوعة العربية العالمية:

[http://www.mawsoah.net/maogen.asp?th=0\\$\\$main&fileid=start](http://www.mawsoah.net/maogen.asp?th=0$$main&fileid=start)

2- فهد بن محمد الشقعاء, الأمن الوطني تصور شامل, الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية, ط1, سنة 2004, ص14.

الحاجة للغذاء على سلم أولويات الحاجات الفردية وهو ضروري لبقاء الفرد وممارسته لنشاطه والأمن حالة شعورية أو ذهنية تتم بغياب الخوف والقلق والتوتر . يقول ماكنمارا Makaanmara "إن الأمن يعني التنمية فالأمن ليس تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يحتوي عليه إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن." (1)

2- أهمية الأمن:

إن للأمن أهمية خاصة في حياة الإنسان فردا وجماعة ومجتمعاً فالأمن هو قيمة عظيمة فهو أساس للتنمية فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابع فالتخطيط السالم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية وهي من مرتكزات التنمية وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

الأمن غاية العدل فإذا كان العدل يقتضي الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل الخط المستقيم فإن الشرع ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول: "إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين عمران البلاد وأمن العباد." (2)

الأمن هو غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات.

1- عماد حسين عبد الله، إدارة الأمن في المدن الكبرى، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ط1، سنة 1991، ص12.

2- فهد بن محمد الشقحاء، مرجع سبق ذكره، ص44.

3-مظاهر ومقومات الأمن:

إن توافر الأمن للمواطن سواء كان على صعيد الأمن الشخصي أو الوظيفي أو الغذائي أو النفسي فإن ذلك سيكون دافعا للمواطن ليغلب دورا ايجابيا وفعالا سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو المجتمعي كما يساهم في زيادة الانتماء ورفع سقف الطموحات للفرد والمجتمع في رفع مستويات المعيشة فالأمن هو القوة لحياة أفضل .

ومن المقومات الأساسية التي يقوم عليها الأمن:

- 1- وجود سلطة تتولى تنفيذ القواعد الأمنية والأنظمة التي يتم وضعها من قبل السلطة وإلزام المجتمع بتنفيذها.
- 2- وجود أنظمة واضحة وصريحة تنظم الحقوق والواجبات وطريقة التعامل بين السلطة والمواطن وبين المواطنين بعضهم ببعض.
- 3- توفر العدالة وهذا عنصر مهم في سير الأمن فالمواطن في ظل العدالة يطمئن أن حقوقه محفوظة وفي أمان ولا يخاف أي اعتداء عليه أو على حقوقه .
- 4- وجود إيمان وقيم ومبادئ وهذا الثلاثي يشعر بالعدالة فلا حسد ولا حقد ولا عداوة فيعيش عيشة كريمة يسودها المحبة والسلام والأخلاق الفاضلة.
- 5- وجود ترابط اجتماعي وهو من أهم العناصر التي تجعل المجتمع بجميع فئاته أسرة واحدة متماسكة متعاونة يشعر كل إنسان في هذا الكيان بأن وظيفة الأمن لا تقع على كاهل طرف دون الآخر بل لابد أن يشعر كافة الأطراف أي السلطة والمواطن أن الأمن مهمة الجميع وأن مردوده يكفل لهم حياة آمنة ذات أبعاد أمنية وإيمان صادق بأمن الوطن والمجتمع.
- 6- وجود اقتصاد معيشي مستقر مبني على أسس وقواعد سليمة تكفل لجميع أفراد المجتمع احتياجاته المعيشية الضرورية التي يقتات عليها وتوفير له فرص العمل التي يستطيع من خلالها الاسترزاق وتوفير متطلبات الحياة وسد النقص في

المجالات الاقتصادية الأخرى لتنويع مصادر الدخل من تجارة وزراعة وصناعة وغيرها.

7- الولاء للوطن والدولة حيث أن الولاء للوطن من الأولويات التي تجب على المواطن فهذا الوطن الذي يعيش أبناؤه على ثراء فمن الطبيعي أن يكون لهذا الوطن ولاء ومحبة الكاملة والتضحية من أجله والمحافظة على أمنه.

4- أهداف الأمن: (1)

- 1- توفير الأمن والأمان.
- 2- حماية الأرواح.
- 3- المحافظة على الممتلكات.
- 4- منع الجريمة قبل وقوعها.

5- وسائل تحقيق الأمن:

تعددت وسائل تحقيق الأمن وحفظه وتأمينه وتنوعت السبل لكفالة الأمن وحفظه وتأمينه وتنوعت السبل لكفالة الأمن فهو نعمة لا تقدر بثمن أو مجهود، وللأمن وسائل عديدة منها ما هو مادي ومنها ما هو معنوي ونجملها في الآتي:

1- التعاون والتآزر: وهو يعني تضافر الجهود الوطنية والدولية الموجهة لتجفيف منابع الإجرام والقضاء على أسبابه وتعقب المجرمين المخلين بالأمن، والتعاون على المستوى الوطني، بحشد طاقات الأمن لتقف صفاً واحداً في وجه الانحرافات المخلة بالأمن.

2- توفير الإمكانيات المادية المناسبة: وأهمها في هذا المجال تدعيم وسائل السلامة لتوفير الأمن العام والأمن النوعي، ثم تطوير الأجهزة الأمنية، وذلك بتزويدها بالوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية ومواجهة التطور المطرد في وسائل وأساليب الإجرام الحديث فإذا كانت معطيات التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت

1- عماد حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص38.

في تناول المجرمين، فإنه ينبغي أن تمتلك قوات الأمن ما يفوق ذلك من الوسائل حتى تظل ممسكة بناصية الأمن.

3- تدريب القوات المخصصة لحماية الأمن، تدريباً مناسباً لتصبح قوة فاعلة قادرة، وذلك يقتضي تطوير وتحديث المناهج الدراسية، كما يقتضي تبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل، فالعنصر البشري القادر والمؤهل، هو الأداة الأولى للحفاظ على الأمن.

4- توظيف مناسب للعقوبة: فمن المعلوم أن العقوبة إنما قررت لكف المجرمين عن الإجرام، وكف غيرهم من الاقتداء بهم، ومن صفاتها أنها تحدث إيلاًماً مادياً ونفسياً، فينبغي اختيارها بدرجة تجعلها مناسبة مع الجريمة نوعاً ومقداراً، كما ينبغي أن تكون متصفة بصفتي اليقين في التطبيق والسرعة في التنفيذ، كما يجب أن تكون محققة لمبدأ المساواة لتكون ذات أثر فعال في محاربة الإجرام وتحقيق الأمن الشامل.

5- التوعية الموجهة: حيث يجب أن يصاحب كل الوسائل السابقة، توعية مناسبة، وذلك بتوضيح أحكام الشرع والقانون في شأن الأفعال المخلة بالأمن، وتوضيح الجزاء الذي ينتظر العصاة في الدنيا والآخرة، دون أن يغفل أمراً من أمور تلك الأفعال، سواء قل أو جل، ثم لا بد بعد ذلك من وضع سياسة إعلامية مناسبة في شأن نشر أخبار الحوادث والوقائع، ونشر الأحكام القضائية الصادرة بشأنها على نحو يجعلها تحدث أثرها في الردع والزجر كما يجب توعية الجمهور بأساليب المجرمين والطرق الصحيحة لمواجهتها، فإن يقظة المواطن تفسد خطة المجرم وتحبط مسعاها.

6- تقسيمات الأمن:

يقسم الأمن إلى عدة تقسيمات فمن الناحية الجغرافية يقسم إلى: الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي (العالمي).

أما من الناحية الموضوعية يقسم إلى:

الأمن العام، الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الجنائي، الأمن الخاص، أو الشخصي، أمن المنشآت، أمن المعلومات، أمن الأفراد. وغيرها⁽¹⁾

1- محمد الأمين البشري، الأمن العربي، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، سنة 2000، ص 23.

إضافة إلى هذه الأنواع هناك :

الأمن الاجتماعي: هو مصطلح يستخدم للدلالة على مجموعة متنوعة من أنساق دعم الدخل والأمن الاجتماعي يعتبر محاولة أوسع مجالاً لحماية المجتمع بأسره من كافة المخاطر.⁽¹⁾

الأمن الوطني: وقدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفرادها. بالإضافة إلى هذا النوع ظهر الأمن الحضري.

تعريف الأمن الحضري:

إن الأمن الحضري هو مصلحة أمنية قاعدية ميدانية متفرعة عن المديرية العامة للأمن الوطني و تشكل أسفل هيكلها التنظيمي ، أي الخلية الأولى في التسلسل الهيكلي للمديرية العامة للأمن الوطني يرتبط عضويًا بأمن الدائرة في العلاقة الإدارية و بالحي الحضري في علاقته بالمواطن بحكم أنه أقرب نقطة من المجتمعات السكنية الحضرية. إن الأمن الحضري يعد مرفقاً عمومياً و هيكل أمني يغطي رقعة جغرافية تسمى إقليم الاختصاص. لا يوجد توحيد لمساحة الرقعة الجغرافية المغطاة بحيث تختلف باختلاف تواجد المجتمعات السكنية الحضرية. أما بالنسبة للإقليم الاختصاص الحضري فيضم تعداداً سكنياً يختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف الكثافة السكانية ، و عليه تتزايد أو تتضاءل نشاطات الأمن الحضري بتعداد سكان الإقليم و تواجد المصالح و المواقع الإستراتيجية به. بالإضافة إلى هذا الأخير يمكن أيضاً تحديد محيط الأمن الحضري من خلال انتشار الحوادث و الجرائم، الحالة الاجتماعية و الاقتصادية و الرقعة الجغرافية و تضاريسها.⁽²⁾

1- عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، موسوعة العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، سنة 1999 ص 166.

2- توفيق خنشول، المدينة والتأطير الأمني بالوسط الحضري، أطروحة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، سنة 2009، ص 53.

خاتمة الفصل

إن الأمن يعتبر من أهم مطالب الحياة بل تتحقق مطالبها إلا بتوفره حيث يعتبر ضرورة لكل جهد بشري فردي أو جماعي لتحقيق مصالح الأفراد والشعوب.

الفصل الثاني

الوسط الحضري والظاهرة الحضرية بالجزائر

- 1- تمهيد
- 2- مفهـوم الوسط الحضري
- 3- مفهـوم التحضر
- 4- المظاهر التاريخية للتحضر
- 5- الظاهرة الحضرية بالجزائر
- 6- الخلايا الأولى للنسيج الحضري بالجزائر
- 7- مراحل التحضر بالجزائر
- 8- خصائص المجتمع الحضري بالجزائر

تمهيد

هناك نوعان من المجتمعات , المجتمعات الريفية وهناك المجتمعات الحضرية وهي التي تكون في المدن الكبرى التي تمكنت من تطوير الحياة بشكل جيد ولكن هذا لا يخلو من بعض العوائق والمشاكل التي تنجم عن هذا التطور مثل ظهور ظواهر اجتماعية كالجريمة والمخدرات السرقة... الخ وفي هذا الفصل سنتطرق لمفهوم الوسط الحضري والظاهرة الحضرية بالجزائر والخلايا الأولى للتحضر بها مع مراحل الأولى بالجزائر وخصائص المجتمع الحضري بها.

1- مفهوم الوسط الحضري:

هو منطقة واسعة تتضمن توطنا حضريا شديدا الكثافة وتمتد إلى أبعد حدود المنطقة المركزية وتشمل على عدد من المدن التي هي عبارة عن مجتمع محلي أقامه قوم من دعاة الاستقرار رحلوا من البادية أي من المجتمعات البسيطة واستقروا على رقعة من الأرض كجماعة بدأت تغير تنظيمها وثقافتها .

ويعرف أيضا أنه تمركز سكاني في منطقة جغرافية صغيرة نسبيا ويتجه نشاط السكان من أعمال غير زراعية تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي وتتم داخل نسق سياسي رسمي.⁽¹⁾

ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية وتتسم بأسلوب حياة معينة تتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس.⁽²⁾

2- التحضر:

2-1- من المنظور السوسولوجي:

انه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشية الموجودة في المدن وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية.⁽³⁾

وفقا لهذا التعريف يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر: الحراك الجغرافي التمركز السكاني التكيف التدريجي للسكان التحول في العلاقات الاجتماعية الاتجاه نحو الفردية .

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 2006، ص 53.

2- إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، سنة 1999، ص 55.

3- فوزي رضوان العربي، دراسات في المجتمع الغربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، سنة 1985، ص 138.

ويعرف أيضا أنه العملية التي تتم به زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشية سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.⁽¹⁾

ويمكن أن نميز خمسة معني للتحضر:

1-المعنى الجغرافي : ويشير إلى الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري.⁽²⁾

2-المعنى الايكولوجي:يشير إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنيات وتجاوزها وتوسع حجم المدينة وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة.⁽³⁾

3-المعنى التنظيمي:المدينة عي عبارة عن تنظيم اجتماعي كبير تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة من أجل لاضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير.⁽⁴⁾

4-المعنى السوسيولوجي:هي تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري فالمسافات السكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري قربت أو بعدت تترك آثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم بعض كما هو

1- عبد المنعم شوقي, مجتمع المدينة الاجتماع الحضري, دار النهضة العربية, بيروت, ط7, سنة 1981, ص23.

2-محمد مخلوف, التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية والتحضر, درا الأمة الجزائر, سنة 2001, ص25.

3-محمد مخلوف, مرجع سبق ذكره, ص25.

4-محمد مخلوف, مرجع سبق ذكره, ص25.

الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي الطوعي.

3- المظاهر التاريخية للتحضر: (1)

تعود أولى مظاهر التحضر في العالم إلى أكثر من ستة آلاف عام، وقد ظهرت في منطقة المشرق العربي، ففي الألف الرابعة قبل الميلاد برزت في مصر وبلاد الشام، وما بين النهرين حضارة مزدهرة، وكان ظهورها مرتبطاً بتقدم مجموعة المعارف الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة في تلبية الحاجات، كاستخدام المعادن واختراع الشراع واستعمال العجلة في النقل، وصنع الفخار واختراع المحراث واستخدام الحيوان في الجر. وقد ظهر ذلك جلياً في مناطق السهول الفيضية بوادي النيل الأدنى، وفي القطاع الأدنى من نهري دجلة والفرات. وبعد الفتح العربي الإسلامي وانتشار الإسلام ازدادت حركة التحضر، إذ استفاد المسلمون من تجارب الآخرين، وأخذوا يطورون المدن والقلاع والحصون، ويعززون المواقع العسكرية للجيوش، وكانت تنمو إلى جانب ذلك عوامل الاستقرار المرتبطة بتوفير وسائل العيش، من إنتاج زراعي وصناعي، وتجاري وخلافه، وقد اتسعت مدن كثيرة بسرعة كبيرة، ونشأت مدن حديثة كمدن النجف وكربلاء في العراق، وفاس والرباط في المغرب، وأصبحت مكة تستحوذ على مشاعر المسلمين قاطبة، كذلك نمت مدن عسكرية كثيرة مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وغيرها.. أما في الغرب فقد أخذت المدن بالتزايد الفعلي، إذ برزت مظاهر التحضر منذ الألف الأولى قبل الميلاد. ففي غضون القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد أخذت تنتشر ظاهراً (المدينة - الدولة)، وتعد المدن اليونانية أوضح نموذج لذلك، فأخذت بالتوسع، كما كان الحال في مدينة سيراكيز، والتي تعد واحدة

من المستعمرات في إيطالية وصقلية خلال الفترة اليونانية المبكرة (750-700) ق م. واستطاعت دولة - المدينة اليونانية، أن تمتد نفوذها على امتداد البحر المتوسط، وفي سنة 500ق. م كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي، من إسبانية غرباً حتى سهول الغانج في الهند شرقاً.

4- التحضر في العصور الحديثة: (1)

تختلف ظاهرة التحضر في العصور الحديثة عما كانت عليه في الماضي، ففي حين كانت هذه الظاهرة مبنية على الوظائف التجارية والعسكرية والدينية بالإضافة إلى تركيز الحرف والصناعات البسيطة، أصبحت اليوم قائمة على التطور الصناعي الهائل، والذي أخذت ملامحه بالانتشار والاتساع مع بدايات الثورة الصناعية في أوربة، حيث أدى التطور الصناعي الكبير في مجال تطوير وسائل الإنتاج إلى استخدام التقانات الزراعية وزيادة الإنتاج، وانخفاض الحاجة إلى قوة العمل، مما أدى إلى ظهور الفائض في قوة العمل الزراعية، وقد دفعت هذه الظروف آلاف المزارعين إلى الانتقال إلى المدن والمراكز الحضرية للاستقرار والعمل.

وتدل الإحصاءات المتاحة على مقدار السرعة في نمو المدن، خلال القرنين التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فقد تضاعف عدد سكان المدن في بريطانيا وارتفع خلال الفترة (1871- 1911)، من حوالي 14مليون نسمة إلى نحو 28مليون، وفي فرنسا من 11مليون إلى 17.5مليون، وبينما كان عدد سكان باريس نحو مليون نسمة عام 1860، ارتفع إلى أكثر من 6.6مليون عام 1950، و7.8مليون عام 1960.

الحضرية:

يشير مصطلح الحضرية للطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري والذي ينتج عن الطبيعة الايكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة ولذلك يمكن أن ننظر إلى الحضرية باعتبارها صفة تجريدية للخصائص المميزة للمدينة التي يكتسبها ساكني الحضر سواء بالميلاد أو عن طريق الهجرة.

ومفهوم الحضرية يشير إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية وهي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل ونمو في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات القرابية ونمو المنظمات الطوعية والتعددية في المعايير والتحول العلماني وزيادة الصراع الاجتماعي وتعظيم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري.⁽¹⁾

5-الظاهرة الحضرية في الجزائر:

5-1-الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر:

إن التحضر في الجزائر ليست ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري بل قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط وقد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في الوسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة إلا إن المؤكد أن هذه المستوطنات استطاع المقيمون بها أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة وحرفية وتجارية.

1- عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، قسنطينة: المطبوعات الجامعية، د.س، ص110.

وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الشعوب التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في خلايا لمدن تطور لبعض منها وتواصل في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدا بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية وتسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي.

كل هذه التشكيلات بسياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر

2-5 مراحل التحضر في الجزائر

وصلت نسبة الحضر في الجزائر في تعداد 1987 حوالي 49% من مجموع السكان في حين إن هذه النسبة كانت حوالي 5% في بداية القرن الـ19 أي بعبارة أخرى فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف و مراحل التحضر في الجزائر كالتالي:

المرحلة الأولى : (1830-1910) :

وهي مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان الأروبي على حساب أراضي القبائل والعروش المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية , أنجزت بأيادي جزائرية استقطبت من الأرياف تبدأ هذه الشبكة عند مصادر المواد الأولية من معادن و ثروات طبيعية أخرى وتنتهي

عند الموانئ من اجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد المواد الأولية الخام مقابل المنتجات الصناعية الفرنسية ضلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية المتدهورة في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال.

المرحلة الثانية (1910-1954):

مرحلة الاضطرابات وكثرة الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتسبب في انتشار الفقر من جراء تناقض الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الجزائري (خاصة الحبوب) واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدت هذه الظروف السياسية والاقتصادية إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة بحثا عن ظروف أفضل.

المرحلة الثالثة (1954-1966):

مرحلة اندلاع ثورة التحرير والسنوات الأولى من الاستقلال التي شهدت معدلات نمو حضري مرتفعة وهجرة من الأرياف اتجاه المدن بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والطرده والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة، بعد الاستقلال تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن زيادة عن الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر.

المرحلة الرابعة (1966-1977):

وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي تبناها الرئيس الراحل "هواري بومدين" مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحة وبناء القرى الاشتراكية، كل ذلك أدى إلى تحريك السكان إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات وتهميش الزراعة.

المرحلة الخامسة (1977-1987):

وهي مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة.

6- خصائص المجتمع الحضري الجزائري:

المجتمعات غالبا ما تبدأ بمرحلة ما قبل التحضر وتعرف بالمجتمعات التقليدية ثم تظهر بعد ذلك أنماط جديدة من الحياة وذلك ناتج عن نمو أفقيا حيث يصبح المجتمع أكثر تفاعلا وتزداد حدة العادات والتقاليد كضوابط اجتماعية ليحل محلها القانون وعندما تتضح مظاهر التحضر في المجتمع تبدأ خصائص المجتمع الحضري في الظهور لتحل محل الخصائص الريفية وتؤثر فيها كما تؤثر في الحياة الحضرية ذاتها.

7- مميزاتة:

كبر الحجم وزيادة عدد السكان ⁽¹⁾ الناجم عن الهجرة الريفية ففي المجتمع الجزائري حسب إحصائيات السكانية لعام 1977م كانت تشير إلى أن عدد سكان المدن سنة 1966 (3.775.152) نسمة أي مايعادل 31.2% وصل في سنة 1977 إلى (6.670.735) نسمة أي مايعادل 40% أي أن الزيادة في عدد السكان المدن بلغت في ظرف 10 سنوات (2.895.583) نسمة في حين بلغ عدد السكان الإجمالي سنة 1977 حوالي (15.645.49) نسمة وهكذا ما يقارب من نصف عدد السكان الجزائريين يقيمون في المدن وهذا مع التحفظ الكبير على هذه الأرقام الإحصائية لأنها تعتبر صورة مقتربة للواقع وليست للواقع برمته وثانيا من الأكد أن عدد السكان في المجتمع الحضري الجزائري حاليا قد بلغ أكثر من هذا الحجم بكثير.⁽²⁾

ولقد ساهمت الهجرة الريفية في ارتفاع عدد السكان في المجتمع الحضري الجزائري خاصة في المدن الكبرى, إلا أن هذه الهجرة بدأت في الواقع قبل 1954 غير أنها زادت مع الثورة التحريرية لأن العديد من الفلاحين اللاجئين من الحدود لم يرجعوا إلى فلاحه أراضيهم بعد الاستقلال.⁽³⁾

وهناك خاصية أخرى يتميز بها المجتمع الحضري يحدد بها من طرف علماء الاجتماع وهي المهنة التي يمارسها غالبية أعضاء المجتمع، ومن بين رواد هذا الاتجاه المفكر العربي ابن خلدون الذي أرجع الفروق بين البدو والحضر إلى فروق في مصادر الإنتاج والمهنة. وبحسب رأيه أن البدو يقومون على الزراعة، أمّا الحضر فهم أهل صنائع وعمران.

إن ظاهرة التحضر التي أصبحت منتشرة في كثير من المراكز العمرانية في الجزائر صارت تواجه العديد من المشاكل منها ما يلي:

1- عبد الحكيم فودة، جرائم الاحتيال، النصب، الخيانة، ألعاب القمار في ضوء الفقه، دار المطبوعات الجامعية، بطرسنة، 2003، ص52.
 2- حماني حبيب، السرقة في الوسط الحضري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري، جامعة مستغانم، سنة 2013.
 3- عبد القادر جلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيوولوجية، دار الحدائق، بيروت، 1971، ص225.

- ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3-6% سنويا في مختلف إحصاء المدن الجزائرية
- عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري و احترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانيات وسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان
- فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط والغير المخطط أي أن ظاهرة التحضر في الجزائر والإشكاليات الناتجة عنها يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين هما:
- الموجات المستمرة لتوافد من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتظاظ وتناقص فرص الشغل وعدم تطوير وتهيئة الأرياف.

خاتمة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض حول ماهية الوسط الحضري والتحضر و عن الظاهرة الحضرية والتعرف ببعض جوانبها في الجزائر , فالتحضر سمة العصر الحالي .

الفصل الثالث

الجريمة

- 1- تمهيد
- 2- مفهوم الجريمة
- 1-2- من الناحية السوسولوجية
- 2-2- من الناحية النفسية
- 2-3- من الناحية القانونية
- 3- الجريمة في الشريعة الإسلامية
- 4- تاريخ الجريمة
- 5- أركان الجريمة
- 6- أنماط الجريمة
- 7- المداخل النظرية لتفسير الجريمة.

تمهيد

الجريمة ظاهرة اجتماعية ظهرت في كافة المجتمعات وعلى مر العصور وأصابت كل مجتمع متقدم ومتأخر وفي هذا الفصل ستعرض مفهوم الجريمة والنظريات المفسرة لظاهرة الجريمة وتقسيم الجريمة وأنواعها وتقسيمها في القانون الجزائري.

1- مفهوم الجريمة:

لقد اختلف الآراء بين الكتاب والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والقانون والتربية في تحديد مفهوم الجريمة ومع ذلك يمكن النظر إليها من ثلاث زوايا: الاجتماعية والنفسية والقانونية.

1-1- مفهوم الجريمة من الناحية السوسيولوجية:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية فهي تظهر كافة المجتمعات على اعتبار أنها نوع من السلوك المضاد للمجتمع والمنافي للنظم الاجتماعية تحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية أي ضللا في قواعد الضبط الاجتماعي فالخروج على قيم المجتمع ومعاييرها يضر بالجماعة ويهدد سلامتها واستقرارها واستمرارها وعلى ذلك فهي جريمة في نظر العرف والتقاليد⁽¹⁾، والجريمة من المشكلات الاجتماعية خاصة في المجتمعات الصناعية بسبب فقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية السليمة وضعف أساليب الضبط الاجتماعي التي كانت تمارسها الأسرة والجماعات الأولية.

وتعتبر الجريمة نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يمارسها المجتمع لأعضائه بمعنى أنها كل انحراف عن المعايير الجمعية التي يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية.⁽²⁾

ويعرفها العالم الاجتماع الفرنسي "دوركايم": الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة.⁽³⁾ وقد تأثر هنا "دوركايم" في هذا التعريف بفكرته عن التضامن الاجتماعي والجريمة بذلك هي تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد والذي يفسره هو بعدم تزود الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية اللازمة لصيانة وحماية الجماعة.

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، دس، ص11.

2- سمير عبده، الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي، مكتبة سعيد رأفت، سنة 1996، ص13.

3- عبد الرحمن أبو توتة، علم الإجرام، الإسكندرية: مكتبة الجاهي، سنة 1999، ص41.

1-2- مفهوم الجريمة من الناحية النفسية:

لقد عنى علماء النفس بتفصيل العناصر الداخلة في الدائرة الفكرية أو الدائرة الشعورية أو في الدائرة الإرادية من النفس الإنسانية.

فالجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي هي حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي وأزمة داخلية وهي امتداد مباشر لدلا الشخصيات المعتلة على الأقل لاستعداد إجرامي مكتسب في الطفولة المبكرة وهي استعداد يجعل الفرد أشد تأثراً بآثار السيئة للبيئة الاجتماعية.

كما أنها تعرف بأنها هي إشباع لغريزة إنسانية بطريقه شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها و هذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية و صادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم و الغرائز السامية.⁽¹⁾

ويرى ألد Adler يرى أن الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي وهو يرى أن كل إنسان حر وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان وحياة الأنانية والالتفاف حول الذات وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قد هياً نفسه للإجرام أو المرض النفسي.⁽²⁾

1- رمسيس بهنام الإجرام والعقاب, الإسكندرية: منشآت المعارف, سنة 1978. ص3.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان, مرجع سبق ذكره, ص9.

3-1 مفهوم الجريمة من الناحية القانونية:

هي كل فعل ضار ومتعمد ومقصود يحرمه القانون الذي سنته الدولة ونصت بصراحة على اعتبار هذا السلوك جريمة وتعاقب من يرتكبه. فالفعل الذي يحرمه القانون قد يكون له تأثير على الشخص أو على شكل سلوك والجريمة تعتبر واقعة قانونية غير مشروعة لأن القانون يرتب على وقوعها أثرا قانونيا وهي واقعة غير مشروعة لأنها تقع بالمخالفة للأسرار أو النهي الوارد في القاعدة القانونية. وتعرف أيضا أنها سلوك غير شرعي صادر عن إرادة آثمة قرر لها المشرع عقوبة تتناسب مع جسامتها لأنها تتعارض مع القانون والنظام العام والإدارة العامة.⁽¹⁾

4-1 مفهوم الجريمة في الشريعة الإسلامية:

هي ارتكاب ما هو منافي للحق والخير والعدل وكل ما دعت إليه هذه الشريعة من الفضائل. وهي تعتبر محضرات شرعية زجر الله عنها بحد وتعزير⁽²⁾. والمحظورات هي إما فعل منتهي عنه أو ترك فعل مأمور به.

1-دروس الفصيلة الأولى للأمن الوطني، المادة: الأمن العمومي، سنة 2004.
2-أحمد هبة، موجز أحكام الشريعة الإسلامية في التجريم والعقاب، الإسكندرية: عالم الكتاب للنشر، عام 1985، ص 18.

2-تاريخ الجريمة:

الجريمة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ذاتها بدأت منذ أن تفتحت عين الإنسان على قتل قابيل لأخيه هابيل وقد سجل القرآن الكريم هذا الحدث والذي هو أول عدوان ظالم ارتكبه الإنسان في حق أخيه الإنسان , والجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالمجتمع الإنساني فمنذ أن شعر الأفراد بحاجتهم إلى الانضمام والتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق مصالحهم وإشباع حاجياتهم المتزايدة وأصبح لزاما عليهم الكف عن بعض نزعاتهم الفردية,تطلب الأمر أن يتدخل المجتمع فيحرم تلك الأفعال التي تحقق رغبات فردية ولكنها تتعارض في ذات الوقت مع مصلحة المجتمع⁽¹⁾. وقد عاصرت فكرة التحريم الإنسانية منذ أول عهدنا ومع ذلك فإن الأفعال المحرمة والجزاء الذي يترتب على ارتكابها كان يختلف باختلاف المجتمعات والأزمنة ففي المجتمعات البدائية وهي مجتمعات تتسم بصغر حجم السكان ومغزولة ثقافيا وحضاريا ويسودها الضبط الاجتماعي غير الرسمي وتكامل وتوافق القيم ومعايير الفرد مع قيم ومعايير المجتمع ,فكان الفرد أكثر التزاما في سلوكياته حيث يوجد تكامل وتوافق الفرد والمجتمع .

1-هاني حسين أحمد عبده ,سوسيولوجيا الجريمة والانحراف, الإسكندرية , دار المعرفة الجامعية,سنة 2008,ص18.

3-أركان الجريمة:

1-الركن الشرعي: ويقصد به النص القانوني الذي يجرم الفعل طبقا لنص المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائرية. (لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير إلا ينص من القانون .) (2)

2-الركن المعنوي: ويسعى القصد الجنائي وهو إقدام الفاعل على ارتكاب الفعل الإجرامي عن قصد وبنية الإصرار بالغير فهو إذن العامل النفسي الذي يدعو إلى التفكير في الجريمة وهو نوعان :

1-2-القصد الخاص: ويعبر عنه للغاية أو الهدف من ارتكاب الفعل الإجرامي.

2-2-القصد العام : وهي النتيجة التي يؤول إليها الفعل الإجرامي .

3-الركن المادي: وهو السلوك وهو نوعان :

3-1-السلوك السلبي: وهو الامتناع عن القيام بما يجيبه القانون بمعنى إمساك إرادي عن الحركة العضوية في الوقت الذي كان يجب إبتائها.

3-2-السلوك الإيجابي: وهو القيام بفعل منعه القانون بمعنى القيام بحركة عضوية إرادية في الوقت الذي كان يجب الامتناع عنها.

1--دروس الفصيلة الأولى للأمن الوطني ,المادة :الأمن العمومي,سنة2004.

2- المادة الأولى من -قانون العقوبات الجزائري.

4-أنماط الجريمة:

تصنف الجرائم حسب الأسس والمعايير المعتمدة

التصنيف الأول حسب الركن الشرعي (عنصر القانوني)

1-حسب جسامة الجريمة:

وتقسم إلى جنائيات: وعقوبتها السجن المؤقت 5-20سنة أو السجن المؤبد أو الإعدام مثل جريمة القتل العمد

الجنح: وعقوبتها من شهرين إلى خمس سنوات وغرامة مالية تتجاوز 5آلاف دينار

المخالفات: وعقوبتها أقل من شهرين وغرامة مالية تقل عن 5 آلاف دينار

2-من حيث اختصاص المحاكم:

*إذا كانت القضية تحاكم فيها محكمة ابتدائية فهي إما جنحة أو مخالفة.

*إذا كانت القضية تفصل فيها قسم الجنائيات بالمجلس القضائي هي جنائية.

3-من حيث التحقيق:

*التحقيق الإلزامي للجنائيات.

*التحقيق الجوازي للجنح.

*التحقيق المنعدم للمخالفات إلا في حالات خاصة.

4-حسب نوع الجريمة:

جرائم سياسية ,جرائم عسكرية ,جرائم ضد القانون.

التصنيف الثاني حسب الركن المادي :

1- جرائم وقتية وجرائم مستمرة:

الجرائم الوقتية:

هي جرائم تقع وتنتهي في وقت محدود دون أن يستمر النشاط الإجرامي فيها: مثل السرقة البسيطة التي تتم بمجرد اختفاء الشيء المسروق من مالكه إلى السارق.

الجرائم المستمرة: هي جرائم التي يستمر فيها النشاط الإجرامي مثل حجز الشخص ويبقى الشخص الآخر ليكمل النشاط خارجا.

التصنيف الثالث من حيث تطبيق القانون الجديد:

ويسري هذا القانون على الجريمة المستمرة إما بالنسبة للجريمة الوقتية فلا يطبق إلا إذا صدر وقت وقوع الجريمة

وهناك أنواع أخرى:

الجرائم البسيطة : وهي الجرائم التي ترتكب عموما بسلوك واحد سواء كان سلبي أو ايجابي.

الجرائم المركبة: هي الجرائم التي ترتكب بعدة أفعال فيما بينها من حيث طبيعتها وهناك نوعان:

جرائم الاعتياد: تتميز هذه الجرائم لتكرار الفعل الإجرامي مثل عادة التسول في مكان معين (المادة 195 من قانون العقوبات الجزائية) ⁽¹⁾

1-المادة 195 من قانون العقوبات الجزائري.

جرائم التتابع : وهي جرائم تعد أعمال أو أفعال يشكل كل واحد منها جريمة إلا إنها ارتكبت في ظروف متتابعة تحقيقا للمشروع الإجرامي.

4-المدخل النظرية لتفسير السلوك الإجرامي و الجريمة:

تهتم هذه النظريات بفهم وتفسير التغيرات التي تطرأ على الجريمة والانحراف

4-1الاتجاه السوسولوجي :

يعتبر هذا الاتجاه الجريمة على أنها موضوعاً أو فعلاً أو ظاهرة اجتماعية شاذة تعمل ضد المجتمع فهي سلوك متكرر الحدوث ويتصف بكل خصائص الظاهرة الاجتماعية من التلقائية والتكرار , وقد كشف العلماء الذين أخذوا بهذا الاتجاه عن بيئة المجرم أو الحدث المنحرف وآثارها السيئة وما يحيط به من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية وصور التنظيم الاجتماعي والثقافي التي تؤثر في تكوين شخصية وتوجه سلوكه .

ومن مظاهر ذلك الحراك الاجتماعي والتدرج الاجتماعي والجماعات السياسية والدينية والصراع المعياري ويشمل ذلك الأسرة والحي وجماعة الرفاق والأصحاب والمدرسة ومحل العمل والهيئات الاجتماعية التي يتعامل معها الفرد وكذلك الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتنال أو الانحراف تؤدي إلى خلق حالة مجتمعية عند الأفراد فيظن بعضهم أن سلوكه في المجتمع كفرد لا يعني أحداً ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الايجابية في كل رعاية للنظام.⁽¹⁾

ولا ينظر علماء الاجتماع في تفسيرهم للشخص المجرم كشخص مختلف من الناحية العضوية أو العقلية أو المرضية بل كل شخص مختلف من الناحية الاجتماعية عن سواه من الأشخاص غير المجرمين.⁽²⁾

1-حسين عبد الحميد أحمد رشوان ,مرجع سبق ذكره, ص136.

2-جابر نصر الدين,السلوك الأغراض والجريمة ,مخبر التطبيقات النفسية والتربوية,جامعة منتوري,قسنطينة,سنة2007,ص113.

4-2-الاتجاه السيكولوجي أو النفسي:

يفسر علماء النفس الجريمة في ضوء العوامل والمتغيرات السيكولوجية مثل الغرائز والدوافع الشعورية واللاشعورية والصراع النفسي العميق والعقد النفسية والانفعالات وكذلك التكوين النفسي مثل الميل إلى المغامرة وسهولة التأثير والإيحاء والميل إلى التخريب واحتقار الآخرين واعتبر البعض الجريمة ذات صلة وثيقة بصور الشذوذ العقلي والنفسي.

كما أن أصحاب هذا الاتجاه يروا أن الإنسان لا يولد مزودا باستعدادات أو قدرات طبيعية فطرية تحقق له ضبط النفس وتسهل له التوافق وتساعده على كبح وتوجيه بعض الرغبات والحاجات الفطرية والاجتماعية التي لا تتوافق مع القيم ومعايير المجتمع بل أن القوة الداخلية الضابطة قوة لا يتعلمها ويكتسبها عبر مراحل نموه الفسيولوجي ومن خلال التفاعل الاجتماعي.⁽¹⁾

وفي هذا الاتجاه يفسر السلوك الإجرامي على أنه سلوك مكتسب ومتعلم فالطفل الذي ينشأ على الإجرام والضعف يكون محاط بنماذج سيئة وعلى الأخص الآباء إذا كانوا غير مسؤولين هم أنفسهم فأشكالية سوء المعاملة للطفل أو الشاب كثيرا ما تكون العامل الأولي للعنف.⁽²⁾

1-عبد الرحمن محمد العيسوي, علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته العلمية, الإسكندرية:الدار الجامعية للنشر, سنة1998, ص174.

2-Thierry Alberne, céramologie et psychiatrie, troisième partie, Ellipses market, 1998, p518.

4-3-الاتجاه البيولوجي :

يقوم هذا الاتجاه على أساس أن ميل الفرد إلى الجريمة يرجع إلى استعداد فطري بيولوجي موروث في الفرد ومن المعلوم أن الجدل محتدم بين العلماء حول الوراثة كمصدر للتكوين الإجرامي فأنكر البعض دور الوراثة في نشأة الجريمة وربط البعض الآخر بين الوراثة والجريمة.

ويؤكد العلماء أن الابن يرث سلوك أبيه نفسه في طريقة نموه أو سيره أو طريقة أدائه في الكلام, وتعتبر النظرية الوراثة للجريمة أن الميل إلى سلوك الإجرامي والانحرافي في مثله مثل سائر السمات الجينية الأخرى التي تنتقل إلى الفرد بالوراثة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرضى النفسيين ربما يكونون قد ورثوا جينات سيئة أو رديئة وربما يرجع ذلك إلى إصابة الخلايا الدماغ بمعنى وجود عجز عصبي ما لديهم يجعلهم أقل قدرة على الاستجابة للضوابط الاجتماعية مقارنة بزملائهم.⁽¹⁾

ويؤكد لومبروزو سيزر CESARE LOMPROSO على الحتمية البيولوجية ويرى إن المجرم إنسان يختلف عن غير من الناس بملامح وقسمات وطبع خاصة وأن السلوك الإجرامي يفسر في رجوعه إلى الحياة البيدائية الأولى ويرى أن التحديد العضوي والنفسي السابق للإنسان المجرم فهو عبارة عن هيئة أو صورة أو طبع مماثل للإنساني البدائي والقسمات التي تحدد المجرم من غيره ناجمة من الفكرة السابقة حول ارتداد الإنسان المجرم الحقيقي هو مجرم الولادة.⁽²⁾

1-عمار بوخدير,الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة, عناية: جامعتباجي مختار,دس,ص17.
2-عدنان الدوري,أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي,الكويت:دار السلاسل,ط3,سنة1985,ص215.

خاتمة الفصل

تعد الجريمة من أخطر المشاكل التي تهدد الإنسان في حياته وعائلته وحتى أصدقائه وفي مجتمعه حتى لذا يجب الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة فعلى أفراد المجتمع اخذ الاحتياطات الصارمة والوقاية منها وأن يتبعوا أسلوبين العقوبة للمجرمين وهي جزاء جنائي على نفسية المجرم والتدبير الوقائي وهي التوقي من جرم يحتمل أن يقع مستقبلا.

الفصل الرابع

الايطار التطبيقي للدراسة

1- تمهيد

2- مجالات الدراسة

3- عينة البحث

4- صعوبات البحث

5- تحليل وتفسير البيانات

6- نتائج الدراسة

الخاتمة العامة

تمهيد

تعد الدراسة الميدانية المجال الحيوي وهي مكملة للدراسة النظرية في إجراء البحوث الاجتماعية، حيث تساعد الباحث للوصول إلى نتائج وحقائق، تفسر وتوضح وتكشف عن تساؤلات البحث، وبالتالي تبين صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

ونعرض في هذا الفصل: مجالات الدراسة و صعوبات البحث والبيانات التي تضمنتها الاستمارات، والتعليق عليها وتحليلها وتفسيرها، لنخلص في آخر هذا الفصل إلى نتائج الدراسة والنتائج الميدانية تم الخاتمة العامة.

مجالات الدراسة:

يرى فريدريك معتوق منهجية البحث في العلوم الاجتماعية على أنها مجموعة الطرق التي توجه الباحث في بحثه وبالتالي فإن وظيفة المنهجية هي جمع المعلومات ثم العمل على تصنيفها وترتيبها وقياسها وتحليلها من أجل استخلاص نتائجها والوقوف على ثوابت الظاهرة الاجتماعية المدروسة (1) وتحديد مجالات الدراسة يكون من أهم الخطوات المنهجية ومن خلال هذا ندرج مجالات البحث كالاتي:

المجال المكاني للدراسة:

أجريت دراستنا في مدينة مستغانم وهي إحدى المدن الجزائرية وهي تطل على شاطئ المتوسط وهي مدينة ساحلية تقع على خليج ارزيو في الغرب الجزائري وهي مدينة يفصلها واد اسمه عين الصفراء مصبه البحر المتوسط يفصل المدينة إلى مدينتين إحداهما تعود إلى الفترة الفينيقية كانت تسمى موريستاغا وبلغ عدد سكانها 14 ألف نسمة. ودراستنا كانت في أحد أحيائها وهو حي تجديت وهي كلمة من أصل بربري تعني الأساس وهو من الأحياء العتيقة بالمدينة العربية البربرية أحد أقدم الأحياء بالمدينة يعود تأسيسه على العصر الوسيط والعديد يرجع تأسيسه إلى أواخر القرن 11 على يد المرابطين بداية من بناء برج عسكري بأمر من السلطان المرابطين يوسف بن تاشفين سنة 1082 والذي اسمه برج المحال والذي مازال قائما إلى الآن لتتوسع فيما بعد على يد المرينيين بعد بناء المسجد الكبير بالمنطقة حوالي سنة 1341 ويقع حي تجديت في شمال شرق مدينة مستغانم وذلك في قوس حول منحى مقعر لواد العين الصفراء (واد مجاهر) الذي يفصل المدينة القديمة عن المدينة الحديثة التي تم بنائها عقب الدخول العثماني حوالي 1520 ومع الاستعمار الفرنسي لمستغانم سنة 1833 وبقد كان هذا الحي محل دراستنا.

1-رشيد زرواني، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سنة 2002، ص119.

المجال الزمني:

وهي المدة الزمنية التي تتم فيها جمع المعلومات والبيانات من المبحوثين ولقد بدأنا دراستنا بدراسة استطلاعية تم توزيع الاستمارة الأولية على مجموعة من المبحوثين كان عددهم 10 وعليه عدلنا الاستمارة وكانت الاستمارة النهائية وبدأنا توزيعها على المبحوثين في الحي وكانت من 25 افريل 2014 حتى 22 ماي 2014 باعتباره اليوم الأخير لجمع الاستمارات ولكن لم نرجعها كاملة فبعض الاستمارات لم نحصل عليها .

عينة البحث:

يعتبر مجتمع العينة المصدر الذي يعتمد عليه الباحث في اختيار وحدات العينة والمتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بحي تجديت ولاية مستغانم ولهذا اعتمدنا العينة العشوائية لاختيار المبحوثين وقد قمنا بإجراء اختبار أولي من أجل معرفة مدى صلاحية هذه الاستمارة وتحقيقها للأهداف التي نريد الوصول إليها. وقد شملت عينتنا 60 مبحوث تم اختيارهم منهم 5 أشخاص تخلفوا عن إرجاع الاستمارة لنا وبالتالي كان عدد المبحوثين 55 مبحوث.

صعوبات البحث:

-صعوبة التعامل مع المبحوثين وتحفظ العديد منهم على ملأ الاستمارة خاصة عندما وجدوا موضوع الأمن في الحي.

-نقص وضعف المكتبة الجامعية من خلال المراجع المختصة في الأمن.

-ضيق الوقت.

تحليل وتفسير البيانات:

المحور الأول: البيانات الشخصية

جدول رقم 1: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

النسبة المئوية %	التكرار	السن
60%	33]29 -20]
21.82%	12] 39-30]
12.73%	7]49- 40]
5.45%	3]60- 50]
100%	55	المجموع

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 60% من عينة البحث أنهم ينتمون إلى الفئة العمرية أكثر [29 - 20] وتليها نسبة 21.82% من عينة البحث ينتمون إلى الفئة العمرية [39-30] وتليها نسبة 21.73% ينتمون إلى الفئة العمرية [49-40] في حين أن أقل نسبة 5.45% ينتمون إلى الفئة العمرية [60-50].

جدول رقم 2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
38.19	21	ذكر
61.81	34	أنثى
100	55	مجموع

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة 61.81 تمثل ايناث في حين تليها نسبة 38.19 من عينة البحث هم ذكور وهذا راجع لعدم تجاوبهم معنا ورفضهم بعدم الإجابة على أسئلة الاستمارة .

جدول رقم 3: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية

النسبة المئوية %	التكرار	الحالة المدنية
50.91	28	أعزب
36.37	20	متزوج
9.09	5	مطلق
3.63	2	أرمل
100	55	المجموع

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 50.91% من عينة البحث هم عزاب وتليها نسبة 36.37% هم متزوجون وتليها نسبة 9.09% هم مطلقون وتليها أقل نسبة وهي 3.6% هم أرامل .

جدول رقم 4: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى التعليمي
5.45%	3	دون المتوسط
45.45%	25	متوسط
49.1%	27	عالي
100%	55	المجموع

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 49.1% من عينة البحث مستواهم الدراسي عالي وتليها نسبة 45.45% مستواهم الدراسي متوسط وتليها نسبة 5.45% مستواهم دون المتوسط .

جدول رقم 5: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

النسبة المئوية %	التكرار	الحالة المهنية
58.18%	32	عاطل عن العمل
38.18%	21	عامل
3.64%	2	متقاعد
100%	55	المجموع

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 58.18% من عينة البحث عاطلون عن العمل وذلك راجع لقلّة فرص العمل وتليها نسبة 38.18% من عينة البحث عاملون وتليها نسبة 3.64% متقاعدون.

المحور الثاني: بيانات عن الحي وعن المرافق الضرورية به

جدول 6: يبين توزيع العينة حسب مدة الإقامة بالحي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	17	30.90 %
أكثر من 6 سنوات	38	69.10 %
المجموع	55	100 %

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 69.10% يقيمون بالحي أقل من خمس سنوات فحين نسبة 30.90% يقيمون بالحي أكثر من ستة سنوات .

جدول 7: يبين توزيع العينة حسب رضاهم باقامتهم بالحي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	23	41.82 %
لا	32	58.18 %
المجموع	55	100 %

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 58.18% من عينة البحث أنهم ليسوا راضون عن إقامتهم بالحي وارجعوا ذلك لعدة أسباب منها وجود مشاكل بالحي كسرقة تعدي مخدرات ونقص في المرافق الاجتماعية والثقافية وتليها نسبة 41.82% راضون عن اقامتهم بالحي .

جدول 8: يبين توزيع العينة حسب طبيعة العلاقات بين سكان الحي

النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة العلاقات بين السكان الحي
52.73 %	29	جيدة
40 %	22	متوسطة
7.27 %	4	ضعيفة
100 %	55	المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أن نسبة 52.73% من عينة البحث أن علاقات بين سكان الحي جيدة وتليها نسبة 40% يبيون أن علاقات بين سكان الحي متوسطة وتليها نسبة 7.27% من عينة البحث يبينون أن علاقات بين سكان الحي ضعيفة .

جدول 9: يبين توزيع العينة حسب رغبة في مغادرة الحي

النسبة المئوية %	التكرار	المتغير
65.46 %	36	نعم
34.54 %	19	لا
100 %	55	المجموع

يبين لنا الجدول التالي أن نسبة 65.46% من عينة البحث يرغبون في مغادرة الحي لو ساحت لهم الفرصة وارجعوا ذلك عندما فسروا لنا بأن ظروف الحي غير ملائمة لهم والبعض الآخر يبينون أن مسكنهم غير لائق بهم ومعظم السكنات بالحي قديمة جدا وغير ملائمة وتليها نسبة 34.54% لا يرغبون في مغادرة الحي .

جدول رقم 10: يبين توزيع العينة حسب المكان الذين يقضون وقت فراغهم

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
المنزل	29	52.73 %
م ن الحي	26	47.27 %
المجموع	55	100 %

خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 52.73% من عينة البحث يقضون وقت فراغهم في المنزل لأن معظمهم عمال فيجدون أن المنزل أريح لهم من الحي أو مكان آخر فحين تليها نسبة 47.27% من عينة البحث يقضون وقت فراغهم في الحي يجدون راحتهم بين أصدقائهم وجيرانهم.

جدول 11: يبين توزيع العينة حسب المرافق الضرورية بالحي

1- المرافق الاجتماعية:

المرافق الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
دار الحضانة	16	29.10 %
مساحات خضراء	08	16.35 %
حواضر للسيارات	14	25.45 %
أماكن للعب الأطفال	16	29.10 %
المجموع	55	100 %

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أن نسبة 29.10% من عينة البحث يبينون أن هناك يوجد دار الحضانة وأماكن للعب الأطفال ونسبة 25.45% يبينون أن هناك حواضر سيارات وتليها نسبة 16.35% يوضحون أن هناك مساحات خضراء .

جدول رقم 12:

2- المرافق الثقافية :

المرافق الثقافية	التكرار	النسبة المئوية %
مكتبة	11	20 %
دار الشباب	2	3.64 %
نادي ثقافي	4	7.27 %
نادي الانترنت	32	58.19 %
جمعيات ثقافية	6	10.90 %
المجموع	55	100

يتضح من خلال الجدول التالي أن نسبة 58.19 % من عينة البحث يبينون ان هناك نادي الانترنت في الحي وتليها نسبة 20% هناك مكتبة وتليها نسبة 10.90% للجمعيات الثقافية وتليها نسبة 7.27% للنادي الثقافي ونسبة 3.64% لدراسات الشباب.

جدول رقم 13: توزيع العينة حسب ذهابهم لهذه المرافق

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	25	45.46 %
لا	30	54.54 %
المجموع	55	100 %

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 54.54% من عينة البحث لا يذهبون إلى هذه المرافق وهذا راجع إلى عدم وجود وقت أو ليس هناك أو ليس لديهم ثقافة وتليها نسبة 45.46% يذهبون إلى المرافق .

جدول رقم 14: يبين توزيع العينة حسب توفير مركز الأمن واستقرار السكان

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	34	61.81%
لا	21	38.19%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يبين لنا أن نسبة 61.81% من عينة البحث يبينون أن هناك مركز لحفظ الأمن والأمان وتليها نسبة 38.19% يبينون أنه لا يوجد مراكز لحفظ الأمن.

جدول رقم 15: يبين توزيع العينة حسب الشيء المفروض إقامته في الحي فيما يخص المرافق الضرورية .

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
توفير مرافق ثقافية واجتماعية	8	14.55%
حدائق ومساحات خضراء	18	32.73%
إقامة مراكز الأمن	29	52.72%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يبين لنا أن نسبة 52.72% من عينة البحث يوضحون أن الشيء المفروض إقامته في الحي فيما يخص المرافق الضرورية هي إقامة مراكز الأمن لأنهم بينوا مشاكل كثيرة بالحي وهناك عدم الأمن والأمان فيه وتليها نسبة 32.72% أن يبينون أن الشيء المفروض إقامته في الحي هي الحدائق والمساحات

الخضراء وتليها نسبة 14.55% من عينة البحث يرون ان المرافق الاجتماعية والثقافية هي الأشياء المفروض إقامتها في الحي .

جدول رقم 16: يبين توزيع العينة حسب وجود الشبابيك لنوافذ المنزل

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	44	80%
لا	11	20%
المجموع	55	100%

يوضح الجدول التالي أن نسبة 80% من عينة البحث أن لديهم شبابيك لنوافذ منازلهم وعلو إجابتهم عن ذلك بسبب عدم الأمن والسرقة والسطو على المنازل وأخذ الحيطه والحذر وتليها نسبة 20% يبينون أنه لا يوجد شبابيك لمنازلهم.

جدول رقم 17: يبين توزيع العينة حسب حرصهم على غلق نوافذ وأبواب المنزل

دائما

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	44	80%
لا	11	20%
المجموع	55	100%

يوضح الجدول التالي أن نسبة 80% من عينة البحث يحرصون دائما على غلق نوافذ المنزل وأبوابه وهذا راجع لعدة أسباب سبق ذكرها في الجدول 15 وتليها نسبة 20% من عينة البحث لا يحرصون دائما على غلق نوافذ وأبواب منزلهم .

جدول رقم 18: يبين توزيع العينة حسب استطاعتهم الخروج ليلا وترك المنزل فارغ

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	15	27.27%
لا	40	72.73%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن 72.73% من عينة البحث لا يستطيعون الخروج ليلا وترك منزلهم فارغ وأوضحوا ذلك بعد سؤالنا وهي لا وجود للأمن ولا أمان في الحي وتليها نسبة 27.27% يستطيعون الخروج ليلا وترك منازلهم فارغة.

جدول رقم 19: يبين توزيع العينة حسب ترك الأولاد يسهرون حتى ساعة متأخرة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	8	14.55%
لا	47	85.45%
المجموع	55	100%

يتضح لنا الجدول التالي أن نسبة 85.45% من عينة البحث لا يستطيعون ترك ابنائهم يسهرون حتى ساعة متأخرة وهذا راجع لخوفهم من المشاكل والخوف من انحرافهم وتليها نسبة 14.55% يسمحون لهم بالسهرات والخروج حتى ساعة متأخرة.

جدول رقم 20: يبين توزيع العينة حسب اهتمامهم بأن يرى الناس ما يملكون من أشياء ولو عرضها ذلك للسرقة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	5	9.10%
لا	50	90.90%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يبين لنا أن هناك نسبة 90.90 % من عينة البحث لا يهتمون بأن يرى الناس ما يملكون من أشياء ثمينة وهذا راجع لعدة أسباب منها السرقة والعين والحسد وتليها نسبة 9.10% يهتمون بأن يرى الناس ما يملكون .

جدول رقم 21: يبين توزيع العينة حسب انتشار المشاكل بالحي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
السرقة	21	38.19%
تناول المخدرات	20	36.36%
القتل	4	7.27%
التعدي	10	18.18%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 38.19 % من عينة البحث أكدوا على أن السرقة هي منتشرة كثيرا بالحي وتليها نسبة 36.36% يبينون أن تناول المخدرات هي أكثر انتشارا بالحي وتليها نسبة 18.18% تمثل التعدي على الأفراد والضرب

وهي كذلك مشكلة منتشرة بالحي وتمثل النسبة الأخيرة 7.27% مشكلة القتل وبينوا كذلك أنها منتشرة بالحي .

جدول رقم 22: يبين توزيع العينة حسب إذا كانت المشكلة التي ذكروها هي الأكثر انتشارا في الحي .

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	41	74.55%
لا	14	25.45%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي أن نسبة 72.73% من عينة البحث أوضحوا أن المشكلة التي ذكروها في الجدول السابق رقم 20 أنها هي الأكثر انتشارا بالحي وتليها نسبة 25.45% أكدوا على أن المشكلة التي ذكروها ليست الأكثر انتشارا في الحي.

جدول رقم 23: يبين توزيع العينة حسب متغير من هم المتسببون في هذه المشاكل

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
أطفال	7	12.73%
شباب	40	72.73%
كبار	8	14.54%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 72.73% من عينة البحث أوضحوا أن المتسببون في هذه المشاكل هم من فئة الشباب وتليها نسبة 14.54% بينوا أن المتسببون في المشاكل هم كبار وتليها نسبة 12.73% أكدوا أن المتسببون في المشاكل هم أطفال.

الجدول رقم 24: يبين توزيع العينة حسب متغير تعرضهم لأحد هذه المشاكل

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	23	41.82%
لا	32	58.18%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 58.18% من عينة البحث لم يتعرضوا لإحدى هذه المشاكل في حين تليها نسبة 41.82% تعرضوا لإحدى هذه المشاكل وكانت أغلب ردود أفعالهم تجاوز الأمر وكان ذلك بنسبة 47.82% حسب الذين أجابوا ب "نعم" وآخرون إبلاغ الأمن والتدخل لصد المشكلة وكانتا متساويتان في النسبة وهي 26.09%.

الجدول رقم 25: يبين توزيع العينة حسب إيقاف أي شخص يرتكب أي مشكل في الحي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	27	49.09%
لا	28	50.91%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 50.91% من عينة البحث لا يحاولون إيقاف أي شخص يشاهدونه يرتكب أي مشكل في الحي ولقد ارجعوا هذا لعدة أسباب منها عدم التدخل في المشاكل والابتعاد عنها وتليها نسبة 49.09% يحاولون إيقاف الأشخاص الذين يرتكبون المشاكل في الحي .

الجدول رقم 26: يبين توزيع العينة حسب ميلهم لإبلاغ الشرطة عند وقوع أي مشكل في الحي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	32	58.18%
لا	23	41.82%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 58.18% من عينة البحث لديهم الميل لإبلاغ الشرطة إذا وقع إي مشكل في الحي وتليها نسبة 41.82% لا يميلون لإبلاغ الشرطة في حالة حدوث أي مشكل في الحي .

الجدول رقم 27: يبين توزيع العينة حسب ميلهم للتعاون مع الشرطة في حفظ الأمن والأمان في الحي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	39	70.91%
لا	16	29.09%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 70.91% من عين البحث يميلون إلى التعاون مع أجهزة الأمن في حفظ الأمان في الحين فحين تليها نسبة 29.09% لا يميلون للتعاون مع أجهزة الأمن وهذا راجع إلى عدم الثقة برجال الأمن ومراكزها وهذا كانت حسب إجاباتهم.

الجدول رقم 28: يبين توزيع العينة حسب إذا كانت هناك تحقيقات صارمة من طرف مصالح الأمن عند حدوث أي مشكل بالحي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	31	56.37%
لا	18	32.72%
أحيانا	6	10.91%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 56.37% من عينة البحث يوضحون أن رجال الأمن يحققون بصرامة عند حدوث أي مشكل في الحي وتليها نسبة 32.72% يبينون أن لا توجد تحقيقات صارمة من طرف رجال الأمن وفي آخر نسبة من عينة البحث 10.91% يؤكدون أن رجال الأمن أحيانا يقومون بتحقيقات صارمة .

الجدول رقم 29: يبين توزيع العينة حسب رأيهم حول قيام رجال الأمن بدورهم.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	14	25.46%
لا	3	5.45%
أحيانا	38	69.09%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 69.09% من عينة البحث يروا أن رجال الأمن أحيانا يقومون بدورهم وتليها نسبة 25.46% يروا أن رجال الأمن يقومون بدورهم في الحي وتليها نسبة 5.45% يروا أن رجال الأمن لا يقومون أبدا بدورهم في الحي.

الجدول رقم 30: يبين توزيع العينة حسب رأيهم في عدم رجال الأمن لدورهم يؤدي إلى تزايد المشاكل في الحي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	43	78.18%
لا	12	21.82%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 78.18% من عينة البحث يروا أن عدم أداء رجال الأمن بدورهم يؤدي إلى تزايد المشاكل بالحي فحين النسبة من عينة البحث 21.82% حسب رأيهم عدم أداء رجال الأمن بدورهم لا يؤدي إلى تزايد المشاكل في الحي.

الجدول رقم 31: يبين توزيع العينة حسب اعتقادهم أن حفظ الأمن مسؤولية رجال الأمن وحدهم .

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	10	18.18%
لا	45	81.82%
المجموع	55	100%

الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة 81.82 % من عينة البحث لا يعتقدون أن حفظ الأمن والأمان مسؤولية رجال الأمن وحدهم بل كذلك مسؤولية الأفراد الذين يعيشون في الحي وتليها نسبة 18.18% يروا أن حفظ الأمن في الحي هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم .

الجدول رقم 32: يبين توزيع العينة حسب رأيهم حول مستقبلهم في الحي في حالة استمرار المشاكل فيه.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
أخذ الاحتياطات الصارمة	30	54.54%
التأقلم مع الأوضاع بالحي	10	18.18%
تغيير المنزل	14	27.28%
المجموع	55	100%

من خلال الجدول التالي يوضح لنا أن نسبة من عينة البحث يروا في حالة استمرار هذه المشاكل في الحي بأخذ الاحتياطات الصارمة ونسبة 27.28% من المبحوثين

يروا أن تغيير منازلهم هو الحل الأفضل وتليها نسبة 18.18% يروا أنهم يتأقلمون مع الأوضاع بالحي .

الجدول رقم 33: يوضح علاقة جنس العينة بمتغير الاستطاعة الخروج ليلا وترك المنزل فارغ.

المجموع		أنثى		ذكر		جنس العينة استطاعة خروج ليلا
		تكرار	%	تكرار	%	
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	نعم
16	29.10%	11	33.33%	5	22.72%	
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	لا
39	70.90%	22	66.67%	17	77.27%	
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	المجموع
55	100%	33	60%	22	40%	

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 77.27% من عينة البحث هم ذكور لا يستطيعون الخروج ليلا وترك المنزل فارغ وتليها نسبة 66.67% هن ايناث كذلك لا يستطيعون الخروج ليلا وترك المنزل فارغ ويوضح لنا هذا الجدول أن نسبة 33.33% من عينة البحث ايناث يستطيعون الخروج ليلا وتليها نسبة 22.72% ذكورا يستطيعون الخروج وترك المنزل فارغ.

الجدول رقم 34: يبين علاقة جنس العينة بمتغير اهتمامهم بأن يرى الناس مايملكون من أشياء ثمينة.

المجموع		أنثى		ذكر		جنس العينة
		تكرار	%	تكرار	%	اهتمام الأفراد
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	نعم
9	16.37%	7	20.50%	2	9.52%	
46	83.63%	27	79.41%	19	90.48%	لا
55	100%	34	61.81%	21	38.18%	المجموع

يوضح الجدول التالي أن نسبة 90.48% من عينة البحث ذكور لايهتمون بأن يرى الناس مايملكون من أشياء ثمينة وهذا راجع لطبيعة الذكور فهم لا يهتمون بهذه الأشياء وتليها نسبة 79.41% من الاينات لا يهتمن كذلك بأن يرى الناس ما يملكن من أشياء ثمينة وتليها نسبة 20.50% من عينة البحث وهن اينات يهتمن بأن يرى الناس مايملكن فحين نسبة الذكور الذين يهتمون بأن يرى الناس مايملكون من أشياء ثمينة ولو عرضها ذلك للسرقه هي 9.52%.

الجدول رقم 35: يبين علاقة جنس العينة بمتغير الميل لبلاغ الشرطة عند حدوث أي مشكل بالحي.

المجموع		أنثى		ذكر		جنس العينة الميل لإبلاغ الشرطة
%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	
%54.54	30	%54.28	19	%55	11	نعم
%45.46	25	%45.71	16	%45	9	لا
%100	55	%63.63	35	%38.18	21	المجموع

يوضح الجدول التالي أن نسبة 55% من عينة البحث وهم ذكورا يميلون أكثر من لإبلاغ الشرطة عند حدوث أي مشكل في الحي فحين نسبة الاينات اللواتي يملن إلى أيضا إبلاغ الشرطة هي 54.28% وتليها نسبة 45.71 من الاينات لا يملن لإبلاغ الشرطة وهناك نسبة من الذكور والتي تبلغ 45 لا يميلون لإبلاغ الشرطة عند حدوث أي مشكل في الحي .

الجدول رقم 35: يبين علاقة جنس العينة بمتغير التعاون مع أجهزة الأمن في حفظ الأمن والأمان في الحي.

المجموع		أنثى		ذكر		جنس العينة
		تكرار	%	تكرار	%	الميل للتعاون مع الأمن
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	نعم
22	40%	6	40%	16	40%	
32	60%	9	60%	24	60%	لا
55	100%	15	27.27%	40	72.72%	المجموع

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن نسبة 60% من عينة البحث وهي تمثل إناثا وذكورا فهما تساوا في النسبة في الجدول أعلاه وهم يميلون للتعاون مع أجهزة الأمن لحفظ الأمن والأمان في الحي فحين نسبتي الذكور والإناث الذين لا يميلون للتعاون مع أجهزة الأمن فهي 40%.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن معظم المبحوثين من عينة دراستنا أنهم ليسوا راضون عن إقامتهم بالحي الذين يقطنون به محل الدراسة وهذا راجع لعدة أسباب منها انتشار المشاكل بالحي كالسرقة وهي أكثر انتشارا حسب المبحوثين وهذا حسب إجاباتهم حول المشكلة الأكثر انتشارا وهناك أيضا تناول المخدرات مثلها مثل السرقة وهي مشكلة خطيرة منتشرة في الحي وهناك الضرب والتعدي على الأفراد وجريمة القتل كذلك.

وهناك مجموعة من المبحوثين تعرضوا إلى هذه المشاكل.

- رغم المشاكل في الحي التي يعانون منها إلا أن طبيعة العلاقات بين سكان الحي جيدة .

- معظم المبحوثين أو الأغلبية المطلقة يحرصون دائما على غلق النوافذ المنزل وأبوابه دائما وهذا العمل يخضع إلى اعتبارات أمنية حسب إجاباتهم وذلك لتفادي السرقة والسطو.

- معظم المبحوثين رأيهم في الشيء المفروض إقامته في الحي فيما يخص المرافق الضرورية بالحي إقامة مراكز الأمن لأن تفكيرهم في زيادة مراكز الأمن سيوقف عملية تزايد في معدلات الجريمة.

-أغلبية المبحوثين يؤكدون على أن المتسببون في المشاكل في الحي هم من فئة الشباب وهذا طبعا راجع إلى عدة عوامل اجتماعية منها البطالة والتسرب المدرسي والفقر

- معظم المبحوثين أنه يوجد شبابيك للنوافذ بنسبة وارجعوا ذلك لعدم وجود الأمن وأخذ الاحتياطات اللازمة لأن تفكيرهم أن ليس هناك أمن ولا أمان مجتمعا.

-معظم المبحوثين لا يتركون أولادهم يسهرون حتى ساعة متأخرة وهذا راجع لخوفهم من المشاكل التي تحصل في الحي والخوف من انحرافهم.

ومن خلال هذه المؤشرات نستنتج أن هناك عدة مؤشرات التي تبين على عدم وجود الأمن ولا الأمان في الحي

ونستنتج من خلال دراستنا فيما يخص واقع الاتصال بين أفراد الحي ورجال الأمن لأن علاقة بينهما علاقة قديمة ومتغيرة حسب الأزمة وحسب الأنظمة السياسية وحسب وضعية الإنسان ومكانته في المجتمع وهي تتراوح بين النفوذ والانسجام والكره والضجر والثقة المتبادلة وهذه العلاقة في تعقدها وتغيرها حسب الظروف لا تدعو إلى الاستغراب لأن الأمن من الحاجيات الضرورية والأساسية للإنسان وهذا الآخر مدفوع بطبعه إلى الاهتمام الكبير بكل من يسهر على توفر مقومات حياته ومن خلال البيانات فان أغلبية من عينة البحث يميلون على إبلاغ الأمن عند وقوع أي مشكل وكذلك معظم المبحوثين يميلون إلى التعاون مع أجهزة الأمن في الحي والذين ردوا ب "لا " ارجعوا السبب إلى عدم الثقة برجال الأمن فحين كان رد فعل الأفراد

الذين تعرضوا إلى إحدى المشاكل كان تجاوز الأمر فحين تساوت نسبة إبلاغ الأمن مع التدخل لصد المشكلة وربما تكون هذه المعطيات بعيدة عن الواقع المعاش فعند تعرضهم للمشاكل لم يبلغوا الأمن وربما ليست لهم ثقافة الاتصال والتعاون مع الشرطة .

-أغلبية من المبحوثين يروا أن رجال الأمن أحيانا يقومون بدورهم وليس دائما ونسبة منهم يروا أنهم لا يقومون بدورهم وفي رأي المبحوثين أن عدم أداء رجال الأمن بدورهم يؤدي إلى تزايد المشاكل في الحي ومن هنا نستنتج أن لرجال الأمن دور كبير في حفظ الأمان والأمن في الحي ويعتقدون أغلبية المبحوثين أن حفظ الأمن ليس من مسؤوليتهم وحدهم وهي من مسؤولية أيضا أفراد الحي.ومن هذه المؤشرات نلاحظ أن التواصل بين أفراد الحي ورجال الأمن تؤثر على تزايد المشاكل ومعدلات الجرائم في الحي .

خاتمة عامة

يعد الأمن من أهم العناصر التي يحتاجها المجتمع فهو حاجة الجميع ومطلبهم فلرجال الأمن دور مهم في تحقيق الأمن وتوفير الحماية من الجرائم في الوسط الحضري بشكل أساسي ويضطلع رجال الأمن مجموعة من المهام فالجريمة متأصلة في الحياة اليومية وهي تزداد يوماً بعد يوم فلقد أكدت الدراسات والأبحاث المتخصصة النظرية منها والميدانية إلى وجود عوامل وأسباب عديدة تؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجرائم وهذه العوامل منها ما هو شخصي أو ذاتي يتعلق باستعدادات الفرد ومنها موضوعي يرتبط بظروف البيئة أو الحياة الاجتماعية وهذه الأكثر التي تؤدي إلى تزايد في معدلات الجريمة مثل البطالة, الفقر, الأسرة, التسرب المدرسي.... الخ وهذا الجانب الاجتماعي مرتبط حتمياً بالجانب الإجرامي ولكن رغم دور الأمن الذي ينعصر في الدور الردعي والدور التحسيبي إلا أن هناك تزايد في معدلات الجريمة يومياً والذي يزيد منها أيضاً توتر في علاقة رجال الأمن و أفراد المجتمع لأن حفظ الأمن والأمان في المجتمع ليس من مسؤولية رجال الأمن بل كذلك من مسؤولية أفراد المجتمع لأن الفرد هو أساس بناء الدولة ومن الضروري وجود علاقة قوية بين الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع لمنع الانحراف والجريمة والمشاركة سوياً في مكافحتها ولكن حسب دراستنا الميدانية أن لا توجد علاقة بين رجال الأمن وأفراد المجتمع فبرغم من أكدوا على ميلهم للتعاون مع الشرطة إلا أنهم عندما وقعوا في المشاكل لم يبلغوا الأمن

ومعظمهم لا يثقون بهم ولا يروا أنهم يقومون بدورهم على أكمل وجه وهذه العلاقة ربما توترت بسبب أن ليس لديهم ثقافة الاتصال والحوار بينهما وراجع هذا كذلك لعدم الثقة بينهما, من خلال النتائج المحصل عليها نستنتج أن الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أمن ولا أمان في الوسط الحضري قد تحققت.

وبالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن اللاتواصل بين أفراد الحي ورجال الأمن هو الذي يؤدي إلى تزايد في معدلات الجريمة في الحي قد تحققت وهذه النتائج تنطبق على العينة المأخوذة لدراستنا.

الإطار المنهجي

- 1- إشكالية الدراسة
- 2- فرضيات الدراسة
- 3- أسباب اختيار الموضوع
- 4- أهمية الدراسة
- 5- أهداف الدراسة
- 6- المدخل النظري للدراسة
- 7- المنهج المستخدم
- 8- التقنيات المستعملة
- 9- تحديد المفاهيم
- 10- الدراسات السابقة

اشكالية الدراسة:

تعد الحاجة إلى الأمن والأمان من الحاجات الضرورية للإنسان, ويعتبر الأمن مسؤولية الجميع وهو يحتل مكانا بارزا عند المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر لاتصاله بالحياة اليومية لما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل, وهناك عدة بلدان تعاني من مشكلة الأمن خاصة في المدن الكبيرة وذلك نظرا لاتساع امتدادها العمراني وزيادة كثافتها السكانية, فضلا عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات وظهور عدة مشاكل وظواهر اجتماعية وهذا أسلوب الحياة الحضرية وتأثيرها على الأفراد, وهذا ما أشار إليه جورج سيميل سنة 1904 (George Simmel) بتأثير الحياة الحضرية على الضبط الاجتماعي فهو يعتقد أن الحياة الحضرية تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي, فالتجمعات الحضرية تتطور ولازالت تتطور وسوف تستمر كذلك لمدة طويلة سواء في المجتمعات المتطورة أو المجتمعات السائرة في طريق النمو ويوضح هنا الباحث المختص في علم الإجرام الفرنسي جورج بيكا (George Pekka) إلى أن العالم في القرن الماضي (القرن التاسع عشر) سكان العالم الحضريين لا يتعدى 40% واغلبه كان متمركزا في المدن الدول المتطورة وفي مقابل تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن مجموع السكان الحضريين سوف يصل إلى 65% بحلول سنة 2025 وهكذا يصبح التجمع السكاني الحضري منتشر في كل دول العالم وليس فقط الدول الصناعية المتطورة ويضيف كذلك الباحث الفرنسي: " مما لا يدع مجالا للشك فان الجريمة تزداد في المحيط الحضري وفي كل مناطق العالم وفي المدن نلاحظ حقيقة أخرى وهي الأنماط الإجرامية والتي تتغير على الدوام."

ففي الجزائر فقد عرفت سياسة التصنيع التي أظهرت بدورها الحضرية أو ما يسمى بالوسط الحضري وهي نتيجة للنزوح الأفراد

وهجرتهم للبحث عن حياة كريمة وضمنان لقمة العيش. وهذا النزوح الشديد أنتج عدة ظواهر مثل أزمة السكن، الفقر ، البطالة والجرائم بأنواعها والأمن ، فقد شهدت الجزائر انتشارا كبيرا وتزايد في معدلات الجريمة في الوسط الحضري وأصبح الأمن عملة نادرة في مختلف أحياء ولايات الوطن، وتحولت يوميات الجزائريين إلى كابوس حقيقي حيث أنه لا يمر يوم ويخلو من السماع عن الجرائم التي ارتكبت من سرقة منازل سيارات محلات تجارية قتل تزوير مخدرات اختطاف فقد أصبح الفرد الجزائري يشعر بعدم الأمان والخوف رغم وجود مراكز الشرطة والأمن الحضري ونلاحظ أن معظم الأولياء يخافون من اختطاف أطفالهم فأصبحت هذه الأمور تخيفهم ويحدون من حرية أطفالهم في الاختلاط مع أقرانه في الشارع ويحذرونه من الاستجابة إلى أي مغريات وهذا أدى بالأولياء إلى انتظار أولادهم عند المدارس خوفا عليهم وهم لا يشعرون بالأمن ولقد حاولت الجزائر جاهدة توفير كل متطلبات أفرادها في جميع المجالات، لكن رغم هذه المحاولات إلا أنها لم تسلم من هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الكيان البشري في أمنه واستقراره بل وحياته ومن خلال هذا الطرح تدرج اشكاليتنا كالاتي :

ما هي خلفيات الشعور بالأمن داخل الفضاء الحضري بمستغانم ؟

ومن من هذه الإشكالية نطرح بعض التساؤلات ومنها:

- هل يشعر الفرد الجزائري بالأمن والأمان في الوسط الحضري؟
- هل هناك علاقة جيدة بين أفراد المجتمع ورجال الأمن (أي هل يثق الأفراد برجال الأمن)؟
- هل تزايد في معدلات الجريمة في الوسط الحضري راجع إلى عدم أداء رجال الأمن بدورهم على أكمل وجه؟

فرضيات الدراسة

- لا يوجد أمن ولا أمان في الوسط الحضري, ولا زال الفرد يشعر بعدم بالأمن والأمان في مجتمعه .
- اللاتواصل بين الفرد ورجال الأمن هو الذي يؤدي إلى ارتفاع في الجريمة.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- انطلاقا من الواقع المعاش ومن خلال الملاحظة المباشرة والاقتراب من بعض المعارف لاحظنا الارتفاع لظاهرة الإجرام وتراجع في العلاقات الاجتماعية الأمر الذي دفعنا إلى البحث في أسباب هذا الارتفاع والتراجع.

- الاهتمام الشخصي والرغبة الملحة في تناول هذا الموضوع.

أسباب الموضوعية:

-محاولة الكشف عن أهمية ودور أفراد المجتمع ورجال الأمن في التصدي لهذه الظواهر الخطيرة.

-قياس شعور الأفراد بالأمان داخل الوسط الحضري.

-محاولة فهم المشكلة بطريقة علمية والإمام من كافة جوانبها من خلال الواقع المعاش.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة ماهي أسباب غياب الأمن في مجتمعنا ومعرفة المشكل الأخطر وهي الجريمة وكيفية التغلب عليها من طرف أفراد المجتمع ومراكز الأمن الحضري.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهمية الأمن الحضري وعلاقته بالجريمة.
- التعرف على العوامل المؤدية إلى تزايد الجرائم في الوسط الحضري.
- قياس شعور أفراد المجتمع بالأمن داخل الوسط الحضري.
- التعرف على العلاقة التي بين أفراد المجتمع ومصالح الأمن .
- تحليل واقع مدينة مستغانم من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على النواحي الإجرامية.

المدخل النظري:

نظرا لطبيعة الموضوع الأمن في الوسط الحضري وظفنا في دراستنا نظرية التغير الاجتماعي حيث هذه النظرية تحلل ظاهرة الإجرام في المجتمعات ففي الأونة الأخيرة عرفت مجتمعاتنا الكثير من القيم والاتجاهات والتغير الاجتماعي يشير كذلك إلى نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين تطراً عليها أو يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محدودة من الزمن⁽¹⁾ وهذا التغير إما يكون سلباً أو إيجاباً على المجتمع عموماً والمجتمع الجزائري خصوصاً وبالتالي ذهبت إليه نظرية التطور الذاتي من خلال توضيح أن كل نظام اجتماعي يحمل بين طياته بذور تغيره وتحقيق التوافق الاجتماعي الذي تتطلبه ظاهرة التغير الاجتماعي إذ على الأفراد والجماعات أن يكتفوا سلوكهم في مواجهة ما يطرأ على المجتمع وان لم يفعلوا ذلك سيقع المجتمع في الجريمة وهذا ما ذهبت إليه مدرسة شيكاغو حيث أخذت الوسط الحضري لمدينة شيكاغو عينة لدراساتها حيث استخلصت أن الجنسيات التي تتكون من جنسيات بولونية تشيكوسلوفاكية وإيطالية التي هاجرت إلى مدينة شيكاغو التي أحدثت اختلالاً في المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي أفرزت هي بدورها مشكلات على كل المستويات من إجرام وانحراف⁽²⁾ وتوصلت المدرسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تسمح بفهم السلوك الإجرامي أرادت أن تثبت أن هناك علاقة بين الجريمة والنظام الاجتماعي للمدينة , الأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة في عدد الجرائم ليست نتيجة لإفلاس العدالة بل

1- عدلي أبو طاحون , التغير الاجتماعي , المكتب الجامعي الحديث, ط1, الاسكندرية , 2008, ص31.

2- ألان كولون , مدرسة شيكاغو, تر: مروان بطش, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت , ط2012, ص1, ص89.

للتغير الذي عرفته المجتمعات من هجرات ورحلات واختلاط في
الجنسيات

المنهج المستخدم:

المنهج هو عبارة عن مجموعة الاجراءات المتبعة في دراسة ظاهرة أو مشكلة البحث لاكتشاف الحقائق المرتبطة بها للإجابة على الأسئلة التي أثارها الدراسة والأساليب المتبعة في تحقيق أو نفي الفرضيات التي صممت الدراسة من أجل اختبارها وأن الدقة المطلوبة في البحث تفرض على الباحث أن يقدم المنهج الذي استخدمه وذلك باعتبار المنهج العمود الفقري في تصنيف البحوث.⁽¹⁾ وفي دراستنا هذه لكي نستطيع تحديد الاتجاه المنهجي لها لابد من الإشارة إلى إنها تسعى إلى تشخيص الواقع الحقيقي لظاهرة اللأمن والجريمة في الوسط الحضري وهذا الوسط الحضري يضم تجمعات سكنية مما يكسب دراستنا الطابع الوصفي التحليلي الذي يفرض نفسه بغرض وصف وتشخيص ظاهرة عدم الأمن والجريمة بمختلف أنماطها في هذا الوسط الحضري. و المنهج الوصفي التحليلي هو "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو قدرات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة."⁽²⁾ كما أنه يساعدنا في الحصول على المعلومات والبيانات والتعبير عنها كمياً وكيفياً.

1-محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المطبعة الرسمية، الإسكندرية، ط1، سنة1986، ص79.

2- محمد عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)، عمان: دار وائل للطباعة والنشر. ط2، سنة1999، ص46.

التقنية المستعملة:

بما أن المنهج هو الذي يحدد الأداة فإن المنهج الوصفي التحليلي هو الذي يفرض علينا استعمال تقنية الاستمارة وهي " عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول الظاهرة أو موقف معين وتعد أكثر الأدوات المستخدمة في جميع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد ".⁽¹⁾

ويمكن تعريفها أيضا على أنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد.⁽²⁾

1- محمد عبيدات, مرجع سبق ذكره, ص63.
2- محمد علي, علم الاجتماع والمنهج العلمي, الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية, ط3, سنة 1983, ص476.

تحديد المفاهيم:

الأمن:

هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد - أو بعيداً عن - أي خطر يتهدده، كما أنه إحساس يمتلك الإنسان من خلال التحرر من الخوف. والأمن هو أيضا إحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها.

الجريمة:

وهو ذلك السلوك الإنساني المنحرف الذي يمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع والقانون ، ويعتبر من السلوكيات التي يترتب عليها ضرر على المجتمع ، فتجرمه الدولة ، وتتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه. كما أنها نشاط يشكل ضرر لصالح العام والمقصود عادة من جانب شخص لم يكن بفعل سوى ارتكاب الجريمة كما أنه نشاط يحظره القانون الجنائي ومدان من ممثلي الدولة.⁽¹⁾

1--سبيل صقر، قمر اوي عز الدين، الجريمة المنظمة للتهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري: الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، دس، ص10.

الوسط الحضري:

هو عبارة عن منطقة جغرافية كبرى تمتد عبر الحدود المحلية الحكومية بحيث تشكل منطقة حضرية ذات خصائص اجتماعية واقتصادية, كما أن "ويلز" وصف المجتمع الحضري على أنه منطقة حضرية تشتمل على مركزين إداريين أو أكثر بحيث يمكن النظر إليها على أنها وحدة لكثير من الأعراض الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتعتمد هذه الوحدة أساساً على وجود مظاهر التقدم الحضري بصفة دائمة. (1)

1- محمد الدين محمد بن بعقوب. فيروز الأيادي, القاموس المحيط. دار الكر العربي للطباعة والنشر, بيروت, ط1, سنة 2002, ص208.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بعنوان قياس الوعي الأمني لدى الجمهور لمصطفى النصراوي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سنة 1992.

تحددت أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التعرف إلى مدى الوعي الأمني لدى الجمهور بصفة إجمالية أي بدون مقارنة مختلف شرائحه.

2- التعرف إلى مدى اختلاف درجات الوعي الأمني عند خمس فئات مهنية (التجار، المزارعون، العمال، الموظفون، الطلاب).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ركزت الدراسة على المحاور التالية:

أ- عدم إغراء المجرمين بارتكاب جرائمهم.

ب- التعامل مع رجال الأمن.

ج- مجابهة المجرمين.

4- احترام القانون

5- إدراك أهمية الوعي الأمني

ولقد استندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي بالعينة والذي تم تطبيقه على الشرائح السالف ذكرها من الجمهور العربي وتم التوصل إلى النتائج التالية:

لا يميل الجمهور العربي في مجمله إلى إغراء المجرمين فهو يغلق أبواب المخازن والمتاجر والسيارات عند مبارحتها ، كذلك يغلق أبواب المنازل ونوافذها خوفاً من تسلل اللصوص كما أنه لا يميل إلى التظاهر بالأشياء الثمينة المغربية.

يميل أغلبية أفراد الجمهور إلى التعاون مع رجال الأمن إيماناً منهم بأن هذه المسؤولية لا يتحملها رجال الأمن بمفردهم ، وإن كان هذا لا

ينفسي في نفس الوقت عدم رضاهم تماما عن ممارسات بعض رجال الشرطة والتي من أبرزها ضبط الناس بدون سبب والإيقاف التحفظي وغيرها من التجاوزات الأخرى.

يتصدى أغلب أفراد الجمهور لمقاومة المجرمين ولكن بدون الاعتماد على التدخل المباشر حيث يتحقق ذلك من خلال الالتجاء إلى الجهاز الأمني وذلك بسبب الافتقار إلى الوسائل المادية للمجابهة وفي نفس الوقت الاعتقاد بأن دور المجابهة الفعلية والمباشرة مناط بعهدة الشرطة.

لا يرغب أغلب المستجوبين من الجمهور في التستر على الفارين من العدالة ويبدون استعدادًا للإدلاء بالشهادة، لكن صلة القرابة مع المتهم أو المذنب من العوامل التي تضعف القيام بهذين الواجبين.

الفهرس

مقدمة.....أب

الايطار المنهجي

12.....إشكالية الدراسة

13.....فرضيات الدراسة

14.....أسباب اختيار الموضوع

14.....أهمية الدراسة

15.....أهداف الدراسة

16.....المدخل النظري للدراسة

17.....المنهج المستخدم

18.....التقنية المستعملة

19.....تحديد المفاهيم

21.....الدراسات السابقة

الايطار النظري

الفصل الأول: الأمن ومفاهيمه

-الأمن ومفاهيمه

24.....تمهيد

25.....مفهوم الأمن

- 26.....-أهمية الأمن
- 27.....-مظاهر ومقومات الأمن
- 28.....-أهداف الأمن
- 28.....-وسائل تحقيق الأمن
- 29.....-تقسيمات الأمن
- 31.....-خاتمة

الفصل الثاني: الوسط الحضري والظاهرة الحضرية بالجزائر

- 33.....تمهيد
- 34.....-مفهوم الوسط الحضري
- 34.....-مفهوم التحضر
- 36.....-المظاهر التاريخية للتحضر
- 38.....-الظاهرة الحضرية بالجزائر
- 39.....-الخلايا الأولى للنسيج الحضري بالجزائر
- 41.....-مراحل التحضر بالجزائر
- 42.....-خصائص المجتمع الحضري بالجزائر

الفصل الثالث: الجريمة

- 46.....تمهيد
- 47.....-مفهوم الجريمة
- 47.....-من الناحية السويولوجية
- 48.....-من الناحية النفسية
- 49.....-من الناحية القانونية

49.....	-الجريمة في الشريعة الإسلامية
50.....	-تاريخ الجريمة
51.....	-أركان الجريمة
52.....	-أنماط الجريمة
53.....	-المدخل النظرية لتفسير الجريمة

الفصل الرابع: الاطار التطبيقي للدراسة

60.....	تمهيد
61.....	مجالات الدراسة
62.....	عينة البحث
62.....	صعوبات البحث
63.....	تحليل وتفسير البيانات
84.....	نتائج الدراسة
87.....	خاتمة عامة
89.....	المراجع
93.....	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	العناوين	الصفحة
01	يمثل توزيع العينة حسب متغير السن	59
02	يمثل توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس	59
03	يمثل توزيع العينة حسب الحالة المدنية.	60
04	يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.	61
05	يمثل توزيع العينة حسب متغير حسب مدة الإقامة بالحي.	61
06	يمثل توزيع العينة حسب متغير رضاهم بإقامتهم بالحي.	62
07	يمثل توزيع العينة حسب متغير حسب طبيعة العلاقات بين سكان الحي .	62
08	يمثل توزيع العينة حسب رغبة في مغادرة الحي	63
09	يمثل توزيع العينة حسب المكان الذين يقضون وقت فراغهم.	63
10	يمثل توزيع العينة حسب المرافق الضرورية بالحي.	64
11	يمثل توزيع العينة حسب متغيرو جود المرافق الاجتماعية.	64
12	يمثل توزيع العينة حسب متغير وجود المرافق الثقافية.	65
13	يمثل توزيع العينة حسب متغير ذهابهم لهذه المرافق.	65
14	يمثل توزيع العينة حسب متغير توفير مركز الأمن واستقرار السكان.	66
15	يمثل توزيع العينة حسب متغير الشيء المفروض إقامته في الحي فيما يخص المرافق الضرورية .	66
16	يمثل توزيع العينة حسب وجود الشبابيك لنوافذ المنزل .	67
17	يمثل توزيع العينة حسب حرصهم على غلق نوافذ وأبواب المنزل دائما .	67
18	يمثل توزيع العينة حسب متغير استطاعتهم الخروج ليلا وترك المنزل فارغ.	68

68	يمثل توزيع العينة حسب ترك الأولاد يسهرون حتى ساعة متأخرة .	19
69	يمثل توزيع العينة حسب متغير اهتمامهم بأن يرى الناس ما يملكون من أشياء ولو عرضها ذلك للسرقة	20
69	يمثل توزيع العينة حسب انتشار المشاكل بالحي.	21
70	يمثل توزيع العينة حسب إذا كانت المشكلة التي ذكروها هي الأكثر انتشارا في الحي .	22
70	يمثل توزيع العينة حسب من هم المتسببون في هذه المشاكل.	23
71	يمثل توزيع العينة حسب متغير تعرضهم لأحد هذه المشاكل.	24
71	يمثل توزيع العينة حسب متغير إيقاف أي شخص يرتكب أي مشكل في الحي.	25
72	يمثل توزيع العينة حسب متغير حسب ميلهم لإبلاغ الشرطة عند وقوع أي مشكل في الحي.	26
72	يمثل توزيع العينة حسب متغير ميلهم للتعاون مع الشرطة في حفظ الأمن والأمان في الحي.	27
73	يمثل توزيع العينة حسب متغير إذا كانت هناك تحقيقات صارمة من طرف مصالح الأمن عند حدوث أي مشكل بالحي.	28
74	يمثل توزيع العينة حسب متغير رأيهم حول قيام رجال الأمن بدورهم.	29
74	يمثل توزيع العينة حسب متغير رأيهم في عدم قيام رجال الأمن بدورهم يؤدي إلى تزايد المشاكل في الحي.	30

75	يمثل توزيع العينة حسب متغير اعتقالهم أن حفظ الأمن مسؤولية رجال الأمن وحدهم .	31
75	يمثل توزيع العينة حسب رأيهم حول مستقبلهم في الحي في حالة استمرار المشاكل فيه.	32
76	يوضح علاقة جنس العينة بمتغير الاستطاعة الخروج ليلا وترك المنزل فارغ.	33
77	يبين علاقة جنس العينة بمتغير اهتمامهم بأن يرى الناس مايملكون من أشياء ثمينة.	34
78	يبين علاقة جنس العينة بمتغير الميل لبلاغ الشرطة عند حدوث أي مشكل بالحي.	35
79	يبين علاقة جنس العينة بمتغير التعاون مع أجهزة الأمن في حفظ الأمن والأمان في الحي.	36